اوبك+ والصراعات على نهب الريع النفطي مع الراكب المجاني

د. مظهر محمد صالح

١٥ كانون الأول ٢٠٢٤

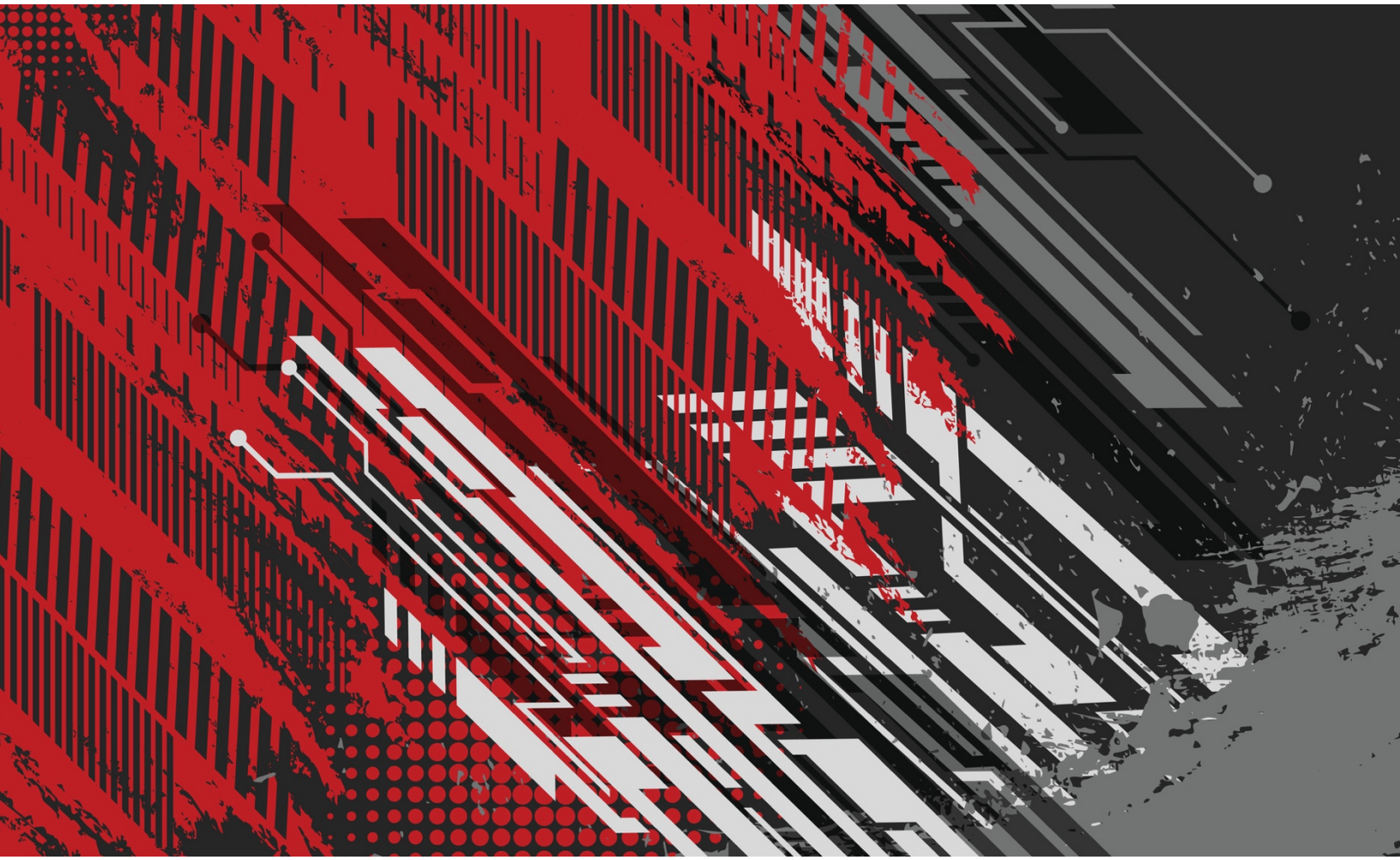

جميع الحقوق محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين

العنوان
اوبك+ والصراعات على نهب الريع النفطي مع الراكب المجاني

نوع الإصدار
مقال رأي

الموضوع
الاقتصاد الريعي - النفط

الكاتب
د. مظهر محمد صالح

التاريخ
١٥ كانون الأول ٢٠٢٤

عن الشبكة
تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة
لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © ٢٠٢٤ | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | منذ عام ٢٠٠٩

اوبك+ والصراعات على نهب الريـع النفطي مع الراكب المجاني

د. مظهر محمد صالح

١- تمهيد:

أ - اصبحت مجموعة البلدان المصدرة للنفط والمتحالفين معها مثل روسيا (الاوبك+) تحت تأثير الدولة الاقوى انتاجاً واستهلاكا للنفط الخام في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبعض المنتجين الاخرين الأقوياء من خارج الاوبك.

فإنتاج النفط الأمريكي يشهد مستويات قياسية، حيث قارب ذلك الإنتاج 14 مليون برميل يوميًا، وهو الأعلى في تاريخ الولايات المتحدة ضمن الهدف المنشود البالغ 15 مليون برميل. فهذا النمو السريـع في الإنتاج الأمريكي، بالإضافة إلى الزيادات الكبيرة في الإنتاج من بلدان مثل البرازيل وغيانا وغيرها، أدى إلى تراجع الحصة السوقية لمنظمة أوبك+ بنسبة 51%، وهو أدنى مستوى لها منذ العام 2016. كما أثرت زيادة الإنتاج الإيراني وتخفيف العقوبات الأمريكية على فنزويلا على توازن السوق العالمي. وبالمقارنة، يعاني
(إنتاج أوبك+) من تحديات جراء تخفيضات الإنتاج التي تهدف الى دعم الأسعار، والتي شهدت انخفاضًا كبيرًا في كميات الانتاج خلال العام 2023.

ومع ذلك، فقد أسهم الإنتاج خارج أوبك+، خاصة من الولايات المتحدة، في زيادة الإمدادات العالمية بمعدل 1.2 مليون برميل يوميًا في عام 2024، مما يُبقي تحالف اوبك+ تحت ضغط كبير للحفاظ على استقراره في السوق.

وفي نظرة الى الانتاج العالمي للنفط في الوقت الحاضر، نجد ان الإنتاج العالمي اليومي من النفط الخام البالغ حوالي 101.7 مليون برميل وفقًا لتقديرات وكالة الطاقة الدولية (IEA)

لعام 2023، يعكس مثل هذا الرقم متوسط الطلب العالمي على النفط والذي يرتبط بالإنتاج لتحقيق التوازن في سوق النفط العالمية.

فالإنتاج اليوم موزع بين دول أوبك+ التي تمثل حوالي 51% من السوق العالمي، ودول أخرى مثل الولايات المتحدة، البرازيل، وغيانا التي تسهم بشكل متزايد في زيادة الإمدادات العالمية. فالولايات المتحدة وحدها تنتج أكثر من 20 مليون برميل يوميًا من السوائل البترولية، بما في ذلك النفط الخام والمكثفات.

فان ما نراه، من سياسات الانتاج من النفط الصخري وغيره في الولايات المتحدة بسبب هيمنتها على اقتصاد الطاقة في العالم، فقد اصبحت تسير بقوة نحو قيادة اسعار النفط في العالم وهو ما يطلق عليه بصانع الاسعار price maker، اي مع تنامي الانتاج من دول هي خارج (الاوبك+) تتقدمهم الولايات المتحدة الامريكية، فان اوبك والمجموعة المنضوية تحتها هي ليست اليوم بمعنى الكارتل النفطي الفعلي الصانع للسعر من (التفضيل الاول first best) او المؤثر في قيادة الاسعار ثم ضبط كميات الانتاج. بل اصبحت الاوبك هي كارتل نفطي تابع يتولى وظيفة استقرار الاسعار بناء على تخمة السوق التي يفرضها منتجو النفط من خارج اوبك، ذلك في تحمل التضحية في تأثير الكميات الفائضة التي تقذف بها السوق من خارج الاوبك، لتتولى مجموعة الاوبك الحفاظ على الاستقرار السعري بتولي سياسة خفض الكميات المنتجة وازالة التخمة حتى تستعيد السوق استقرارها (بكونها بلدان متلقية للسعر price taker).

فصناعة السعر مازالت انجلو-امريكية ذلك في قيادة اسعار سوق النفط وتوازن السوق العالمية، اذ تمتلك بريطانيا واميركا وبشراكة الاخرين القدرة على توليد (التخمة النفطية) المؤدية الى هبوط دورة الاصول النفطية، كي تتحمل وزرها بلدان اوبك + بالتبعية، ذلك بخفض الانتاج المقابل لتلك التخمة كي تتوازن السوق سعرياً.

فالتخمة النفطية oil glut التي تؤثر في استقرار دورة الاصول النفطية لا تتولى تبعات ازالتها مجموعة الدول المنتجة للنفط من خارج الاوبك + (واقصد هنا ليس من مهمة الدول المنتجة للنفط، الصانعة للسعر price maker من خارج مجموعة الاوبك +، بل تتحمل تبعات ازالة تلك التخمة ضمن دورة الاصول النفطية بلدان كارتل النفط ونقصد بذلك مجموعة الاوبك +) والتي يشار عادةً إلى منظمة الدول المصدرة للنفط(أوبك) والمتحالفين معها.

ب - وللتذكير فان مجموعة الدول المنتجة للنفط تهدف ومازالت إلى التنسيق بين أعضائها لضمان استقرار أسعار النفط في السوق العالمي وتحديد مستويات الإنتاج بشكل يخدم مصالحها المشتركة ذلك منذ تأسسها في بغداد في العام 1960، وتضم 13 دولة حاليًا، من بينها العراق، السعودية، والإمارات. وفي العام 2016، تم توسيع التحالف ليشمل دولًا أخرى غير أعضاء في أوبك، وتحديداً روسيا ضمن ما يُعرف بـ أوبك+.

ج - فاذا كان الكارتل cartel هو مصطلح اقتصادي يشير إلى مجموعة من الشركات أو الدول التي تتعاون فيما بينها للسيطرة على سوق معين أو الحفاظ على استقرار الأسعار عبر تحديد مستوى الإنتاج أو تقسيم الأسواق أو التنسيق بشأن الأسعار، فان الهدف الأساسي من الكارتل هو تقليل المنافسة فيما بينهم لزيادة الأرباح، ولكن تحول الكارتل الى متلقي سعر price takers قد جعل الاوبك + اشبه ما بالسوق التضامنية التعاونية التنافسية ، التي تخضع لمقدرات الاقتصاد الاول في العالم في استخدام فكرة المزادات auctions لبلوغ نظرية التوازن العام ، كما جاء بها ليون فالراس (Léon Walras)، الاقتصادي الفرنسي السويسري، الذي يُعد أحد أبرز مؤسسي الاقتصاد الرياضي في كتابه الشهير (Éléments d’économie politique pure) الذي نُشر في عام 1874. اذ قدم فالراس نموذجه للتوازن العام، الذي يوضح كيف يمكن لأسواق متعددة أن تصل إلى حالة توازن من خلال عمليات متكررة من التعديل.

والذي يلحظ ان اوبك+ امست خاضعة كليةً لنظرية فالراس في توازن سوق النفط، التي تقوم على تعديل الكميات لتحقيق التوازن في السوق النفطية (كلما تلقت التخمة حتى وان كانت من انتاج خارج اوبك) ففي نموذج فالراس اعلاه، يلحظ انه إذا لم تتساو الكميات المعروضة مع الكميات المطلوبة، تُعدل الأسعار، مما يؤدي إلى تغييرات في الكميات والتي باتت مهمة من مهام اوبك كقوة متلقية للسعر. فإذا زادت الكميات المطلوبة عن المعروضة (عجز): ترتفع الأسعار، ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج (العرض) وانخفاض الطلب.

وإذا زادت الكميات المعروضة على المطلوبة (فائض): تنخفض الأسعار، ما يؤدي إلى تقليل الإنتاج وزيادة الطلب. فمهام توازن السوق النفطية باتت من مهام تحالف اوبك+ من خلال خفض الكميات لمصلحة الاسعار في سوق النفط العالمية وإزالة التخمة. فالرابحون هم المنتجون خارج اوبك ممن يشارك في توليد التخمة النفطية وهم مجموعة التفضيل الاول first best وهم من يصنع السعر، في حين تبقى دول اوبك (حصان طروادة) في تحقيق التوازن في سوق النفط العالمية باستخدام (نظرية فالراس) في التوازن العام لأسواق الطاقة وتتحمل خسارة الكميات بكونها مجموعة التفضيل الثاني second best للحفاظ على سعر

التوازن في اسواق النفط والطاقة الذي تفرضه مجموعة التفضيل الاول first best وهي البلدان النفطية خارج الاوبك.

٢- التخمة النفطية واعباء استعادة الاستقرار الى سوق النفط

ان تولي منظمة أوبك+ صناعة التوازن السعري في سوق النفط العالمية باستخدام نموذج Walras فالراس قد حمل اوبك+ مخاطر امتصاص التخمة النفطية التي تقاذفها اسواق النفط من خارج اوبك والتي تتقاسم الانتاج العالمي للنفط بنسبة تقرب من 50%. فضمان الاستقرار السعري في سوق النفط عن طريق تضحية بلدان اوبك+ بخفض الانتاج باستخدام نظرية فالراس في التوازن العام واتباع آلية تلمس Tâtonnement او عملية التعديل التدريجي للسعر لبلوغ السعر التوازني والتضحية بكميات من النفط المنتج sacrificing the quantities of oil produced تعني في جوهرها انها عملية تدوير فائض القيمة النفطي من البلدان اوبك+ لمصلحة بلدان اخرى منتجة للنفط ، يشكل انتاجها اليوم قرابة نصف الانتاج العالمي مثل بلدان كالولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج وكندا والبرازيل وغيرهم لتدوير فائض القيمة النفطي oil surplus value لمصلحتهم على حساب سياسات الاوبك في خفض الانتاج و تحقيق التوازن السعري (إزالة التخمة لقاء الحصص المخفضة).

٣- التنازع على فائض القيمة النفطي في إطار تقلب دورة الاصول النفطية

بناءً على ما تقدم يمكن الاستنتاج، ان تحمل اوبك +لوحدها مهام مزاد النفط auctioneer طبقا لـ Walras بغية استقرار دورة الاصول النفطية، والحفاظ على متوسط استقرار اسعار النفط العالمية عبر خفض الانتاج بشكل دوري، دون غيرها من المنتجين الرئيسين للنفط في العالم والذين يشكلون قرابة 50% من الانتاج العالمي للنفط (ذلك بتحمل مسؤولية ازالة التخمة glut من اسواق النفط لوحدها والتي يشارك فيها الجميع) تقود الى ما يأتي:

ا - تحمل الاوبك+ استقرار سوق النفط العالمي باستخدام نظرية فالراس Walras للتوازن العام التي تقتضي بالغالب (مع تنامي ظاهرة الطاقة البديلة) لحذف التخمة glut النفطية في سوق الطاقة ما يعني خفض انتاج الاوبك + باستمرار دون ان تخفض بلدان خارج الاوبك لكميات نفوطها معتمدة على مجموعة الاوبك في خفض انتاجها لمصلحة النصف الاخر من سوق الطاقة لكي تستقر الاسعار فوق نقطة تعادل السوق ويتحقق الاستقرار لمصلحة المنتجين النفطيين كافة بما فيهم الراكبون المجانيون على الكميات من بلدان التفضيل الاول.

ب - ان انفراد اوبك+ في الحفاظ على سياساتها الجماعية لبلوغ الاسعار المستقرة في سوق الطاقة العالمية ومن ثم استقرار دورة الاصول النفطية، يرتب باستمرار كلفة تدفعها بلدان الاوبك :وهي ان تتحمل تبعات التخفيض (الكمي)ما يعني ان التخمة المتولدة هي التي تمتصها لوحدها مقابل خفض حصتها وهذا يعني ان (فائض قيمة نفطي oil surplus value) ستبقى تدفعها (اوبك+)بشكل ضريبة يمتصها النصف الاخر من السوق النفطية حتى تستعيد سوق الطاقة استقرارها بشكل كميات مخفضة من جانب واحد مقابل استمرار الانتاج بكامل الحصص لبلدان خارج الاوبك.

وان المجموعة النفطية من غير الاوبك وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر منتج للنفط في العالم (خارج الاوبك) ستصبح (راكبا مجانياً free rides) في تحصيل القيمة الفائضة المخفية في السوق النفطية كي تتحول لمصلحتها بإنتاج نفطي دون ان تخفض الكميات بالضرورة او بشكل قسري او حتى بشراء نفط رخيص من مجموعة اوبك، وعندما يستعيد السعر توازنه بموجب آليات فالراس في التوازن العام Walrasisn من جانب تحالف اوبك ، نجد ان البلدان من خارج اوبك ستبقى محتفظة بكمياتها المنتجة وان لم تنتج فستتولى شراء نفوط رخيصة من اوبك وغيره . وان الفرق بين خفض الكميات بين المجموعتين (اوبك+) التي تستحوذ على 51% من الانتاج العالمي (كتفضيل ثاني) وبين البلدان النفطية من خارج اوبك+ التي تستحوذ على 49% من الانتاج العالمي (كتفضيل اول) يمثل في نهاية المطاف عند خفض انتاج اوبك وامتصاص التخمة (فائض قيمة خفي او مستلب متدرج لمصلحة بلدان التفضيل الأول (hidden or gradually expropriated surplus value in favor of first-best countries).

٤ -الاستنتاجات، هكذا تقوم بلدان السوق النفطية ذات التفضيل الاول ، بنهب فوائض بلدان اوبك+ ذات التفضيل الثاني ابان دورة الاصول النفطية، بجعل الاخيرة اداة تستخدم انموذج Walras في التوازن العام لبلوغ استقرار الاسعار والتصدي لدورة الأصول النفطية التي تقوم على ظاهرة التلمس السعري Tâtonnement او التدرج السعري ، بغية حذف الكميات النفطية المنتجة من حصصها لصالح سوق الطاقة كلها بما في ذلك المستفيد من خارج الاوبك (الراكب المجاني) الذي ينتج النفط الخام دون خفض الكميات الى حين تولى اوبك مهام التضحية او دفع الضريبة كاملة الى مجموعة التفضيل الاول كي تستقر سوق النفط في مسار توازنها .

انتهى..

عن الكاتب:

د. مظهر محمد صالح هو باحث أكاديمي ومستشار رئيس الوزراء المالي.

جميع حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net